

تحليل و قياس العلاقة السببية بين عرض النقود والنتاج المحلي الإجمالي
في العراق للمدة (1988-2018)

**Analysis and measurement of the causal relationship between money supply
and GDP In Iraq for the period (1988-2018)**

الأستاذ المساعد الدكتور صباح صابر محمد خوشناو

قسم الإقتصاد/ كلية الإدارة والإقتصاد / جامعة صلاح الدين - أربيل

sabah_khoshnaw@yahoo.com

sabah.mohammed@su.edu.krd

تاريخ استلام البحث 2019/1 /30 تاريخ قبول النشر 2019/4 /7 تاريخ النشر 2019/10 /28

المستخلص

تناولت مشكلة البحث في عدم وضوح العلاقة السببية بين عرض النقود والنتاج المحلي الإجمالي في العراق والذي يؤثر بشكل سلبي على النمو الإقتصادي والقرارات والسياسات الإقتصادية في العراق، فضلاً عن مدى إمكانية عرض النقود في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي ومدى تأثير الناتج المحلي الإجمالي على عرض النقود. يهدف البحث الى تحليل وقياس العلاقة السببية بين عرض النقود بالمفهوم الضيق والواسع (M2,M1) والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة في العراق خلال المدة (1988-2018)، وقد تم إستخدام سببية كرانجر وإختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ لغرض تحديد إتجاه العلاقة السببية بين المتغيرين والعلاقة التوازنية في الفترتين القصيرة والطويلة.

ولقد بينت النتائج بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين عرض النقود بالمفهوم الضيق والواسع (M2,M1) والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة، فضلاً عن ذلك فقد وضحت نتائج سببية كرانجر وجود علاقة سببية تتجه من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة الى عرض النقود بالمفهوم الضيق والواسع . وهذه النتيجة تدل على صحة ما ذهبت اليه نظرية دورات الأعمال الحقيقية بتأثير معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي على عرض النقود .
الكلمات الإفتتاحية: عرض النقود، الناتج المحلي الإجمالي، سببية كرانجر، التكامل المشترك، الإستقرارية.

Abstract

The problem of the study was the lack of clarity of the causal relationship between money supply and GDP in Iraq, which negatively affects economic growth, economic decisions and policies in Iraq, as well as the extent to which money can affect GDP and the impact of GDP on money supply.

The study aims to analyze and measure the causal relationship between M2 and M1 and the GDP at current and constant prices in Iraq during the period 2018-1988. The use of Granger's reasoning, the joint integration test, and the error correction model were used to determine the direction of the causal relationship Between the two variables and the balance relationship in the short and long periods.

The results showed that there is a long-term equilibrium relationship between money supply in the narrow and wide sense (M2 and M1) and Gross Domestic Product at current and constant prices. Moreover, the results of Granger's causality revealed a causal relationship that moves from GDP at constant prices to narrow and wide money supply . This result indicates that the real business cycles theory is correct in terms of the impact of GDP growth rates on money supply.

keywords: money supply, GDP, causality, causative causality, joint integration, stability.

المقدمة

لا شك أن دراسة العلاقة بين عرض النقود و الناتج المحلي الإجمالي، كانت محل إهتمام في دراسات الكثير من الباحثين والدارسين. ويمكن القول بأن النقديين والكينزيين يختلفون إختلافاً جذرياً في نظرهم للعلاقة بين كمية النقد والناتج الداخلي الخام، فالكينزيون يعتقدون أن التغيرات الموجبة في الدخل تؤدي إلى زيادة الطلب على النقد لغرض المعاملات مما يؤدي إلى زيادة كمية النقود أي أن إتجاه السببية يأتي من الدخل إلى النقود دون أي تأثير عكسي من النقود إلى الدخل، ومن ناحية أخرى فإن النقديون يعتقدون أن التغيرات في كمية النقود تؤدي إلى تغيرات متوقعة على الدخل النقدي، وذلك بسبب إستقرار دالة الطلب على النقود، حيث يعتقد فريدمان أنها أكثر الدوال إستقراراً وبالتالي فإن إتجاه العلاقة يأتي من النقود إلى الدخل. لذلك فقد كانت هذه الآراء محل تدقيق وتمحيص للعديد من الدراسات التطبيقية.

أهمية البحث:- يعد عرض النقود الأداة الرئيسة التي تستخدمها السلطات النقدية المتمثلة بالبنك المركزي في توجيه سياستها النقدية نحو تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي للإقتصاد الوطني ، وذلك من خلال تأثيره على المتغيرات الإقتصادية. وأن لهذه الآثار التي يتركها عرض النقود على تلك المتغيرات أهمية كبيرة في توجيه السياسات النقدية. وتأتي أهمية البحث في قياس و تحليل إتجاه العلاقة السببية بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي في العراق من خلال إستخدام الاساليب القياسية الحديثة بإستخدام إختبارات جذر الوحدة مثل اختبار ديكي فولر وفيليبس بيرون لأجل التأكد فيما إذا كانت بيانات الدراسة مستقرة أم غير مستقرة لأن هذه النتائج يستفيد منها صانعي السياسة في العراق لغرض الإستخدام الأمثل للسياسة النقدية لتقليل التقلبات في معدل النمو الإقتصادي والمحافظة على إستقرار الأسعار.

مشكلة البحث:- تكمن مشكلة البحث في عدم وضوح إتجاه العلاقة السببية بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي في العراق والذي يؤثر بشكل سلبي على النمو الإقتصادي والقرارات والسياسات الإقتصادية في العراق، فضلاً عن مدى إمكانية عرض النقود في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي وذلك لأن أكثر حالات النمو الإقتصادي يسبقها نمو عرض النقود كما وأن أكثر حالات الركود الإقتصادي يسبقها إنخفاض في عرض النقود. وهناك بعض النظريات الإقتصادية التي تؤكد أن السببية تأتي من النقود إلى الناتج بسبب تأثير النقود على النشاط الإقتصادي وهناك نظريات تثبت عكس ذلك.

فرضية البحث:- ينطلق البحث من الفرضيات التالية:-

الفرضية الأولى:- هناك علاقة سببية بإتجاه واحد من عرض النقود بمفهوميه الضيق والواسع ($M2, M1$) إلى الناتج المحلي الإجمالي.

الفرضية الثانية:- هناك علاقة سببية بإتجاه واحد من الناتج المحلي الإجمالي الى عرض النقود بمفهوميه الضيق والواسع ($M2, M1$) .

الفرضية الثالثة:- هناك علاقة سببية ذات الإتجاهين بين الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود بمفهوميه الضيق والواسع ($M2, M1$) .

الفرضية الرابعة:-عدم وجود علاقة سببية بين عرض النقود بمفهوميه الضيق والواسع والناتج المحلي الإجمالي في العراق.

أهداف البحث:- يهدف البحث الى ما يلي:-

- 1- تحليل طبيعة وواقع العلاقة بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي.
- 2- إختبار النظرية الإقتصادية التي تنطبق على الإقتصاد العراقي في تحليل العلاقة السببية بين عرض النقود والناتج .

3- تحليل وقياس مدى إستقرارية البيانات من جهة والسببية بين عرض النقود والنتاج المحلي الإجمالي في العراق خلال مدة الدراسة من جهة أخرى.

منهجية البحث:- تم الإعتماد في كتابة هذا البحث على أسلوب التحليل الوصفي فضلاً عن الأسلوب الكمي القياسي لغرض إختبار العلاقة السببية بين عرض النقود والنتاج المحلي الإجمالي من خلال منهجية كرانجر للسببية لغرض التعرف على إتجاه العلاقة السببية بين عرض النقود والنتاج المحلي الإجمالي في العراق خلال مدة البحث.

نطاق البحث:- يشمل البحث من الناحية المكانية العراق ومن الناحية الزمانية المدة (1988-2018).

هيكل البحث:- لغرض الوصول الى أهداف البحث فقد تم تقسيم هذا البحث الى ثلاثة مباحث ، خصص الأول للجانب النظري للبحث، أما المبحث الثاني فقد كرس للتحليل الوصفي لبيانات متغيرات البحث، أما المبحث الثالث والأخير فقد تطرق الى قياس العلاقة السببية بين عرض النقود والنتاج المحلي الإجمالي في العراق خلال مدة البحث.

الدراسات السابقة:-

هناك مجموعة من الدراسات التي أجريت حول الظاهرة موضوع الدراسة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي ومن أهمها ما يلي:-

1- دراسة (الحمداني، 2018) ، تعد هذه الدراسة من أحدث الدراسات التي أجريت حول هذه العلاقة السببية بين التداول النقدي والنتاج المحلي الإجمالي في الأردن للمدة (1980-2015)، وأظهرت النتائج بأن هناك تكامل مشترك بين معدلات النمو والنتاج المحلي الإجمالي، وأن كلا المتغيرين غير مستقرين عند المستوى وإنما عند الفرق الأول، فضلاً عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين، وأن التغيرات في عرض النقود تساعد في تفسير التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي.

2- دراسة (حياوي، 2017)، لقد أجريت هذه الدراسة في العراق لقياس وتحليل العلاقة السببية بين كمية النقود والنتاج المحلي الإجمالي للمدة (1990-2015)، وتوصلت الدراسة الى أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين عرض النقد بالمفهومين الضيق والواسع والنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، كما وأظهرت بوجود علاقة سببية تنجّه من عرض النقد الضيق والواسع الى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وهو ما ينطبق مع تحليل النقوديين في أن للنقود تأثير على النشاط الإقتصادي.

3- دراسة (شيبان، 2016)، لقد أجريت هذه الدراسة في الجزائر لقياس وتحليل العلاقة السببية بين كمية النقود والنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر للمدة (1990-2011)، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين عرض النقود والنتاج الداخلي الخام، وهذا يعني أن تغيرات عرض النقود تمثل عاملاً مهماً في تفسير التغيرات في الناتج الحقيقي، كما وتتوافق نتائج إختبار العلاقة السببية بين كمية النقود والنتاج الداخلي الخام مع نظرية دورة الأعمال الحقيقية، التي تفترض بأن التوسع النقدي لا يمكن أن يؤثر على إجمالي الناتج الحقيقي، كما يشير إتجاه العلاقة السببية من الناتج الداخلي الخام نحو الكتلة النقدية بمعناها الواسع والضيق إلى أن الناتج الداخلي الحقيقي هو المستقبل الأول للصدمات الخارجية، وبالتالي فإن هذا المتغير في كثير من الأحيان هو المهيمن على كافة المؤشرات الاقتصادية . ويتفق أكثر مع نظرية دورة الأعمال الحقيقية أكثر من نماذج الإقتصاد الكلي الرئيسية مثل الكينزية، والنقدية.

4- دراسة (الجنابي و مطير، 2015)، التي أختبرت العلاقة السببية بين التغير في عرض النقود ونمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (1980-2012)، وتوصلت الدراسة الى أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين

عرض النقود بمقاييسه الثلاثة والنتاج المحلي الإجمالي الجاري، فضلاً عن أنها أظهرت نتائج إختبار كرانجر وجود علاقة سببية تتجه من عرض النقود بالمقاييس الضيق والواسع الى الناتج المحلي الجاري، وهو يؤيد آراء النقوديين في تأثير النقود على النشاط الإقتصادي.

5- دراسة (عمران، 2013)، حول دراسة إقتصادية للتأثير المتبادل ما بين بعض متغيرات الإقتصاد الكلي، الكتلة النقدية، الإنفاق الحكومي، الناتج الداخلي الخام، للفترة (1970-2008)، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الكتلة النقدية والناتج الداخلي الخام وإتجاه هذه العلاقة من الناتج الداخلي الخام نحو الكتلة النقدية، وليس العكس.

6- دراسة(بوعتروس و دهان،2009)، حول أثر التغير في كمية النقود على الناتج المحلي في الإقتصاد الجزائري للمدة (1970-2005)، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وجود وطبيعة العلاقة بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي للإقتصاد الجزائري وتحليلها، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية في إتجاه واحد من الناتج المحلي الإجمالي نحو الكتلة النقدية بمفهومها الضيق أو الواسع.

7- دراسة(عبدالله،2008)، حول تحليل وقياس العلاقة السببية بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي في بلدان مختارة (السعودية ومصر) للمدة (1980-2006)، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة سببية أحادية الجانب تتجه من الناتج المحلي الإجمالي الى النقود بالنسبة للإقتصاد المصري، وعدم إرتداد السببية بالإتجاه المعاكس، وعلاقة سببية ثنائية الجانب بين عرض النقد والناتج بالنسبة للإقتصاد السعودي.

8- دراسة (Majid،2007)،حول العلاقة السببية بين النقود والناتج والأسعار في ماليزيا للمدة (1979-2000)، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة سببية أحادية الإتجاه تمتد من عرض النقود بالمفهوم الضيق (M1) الى الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن وجود علاقة ثنائية الإتجاه بين (M2,M3) والناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا.

9- دراسة (القدير،2002)، حول العلاقة بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي في قطر، وتوصلت الدراسة الى أن هناك علاقة سببية بين كمية النقد والناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير والطويل تتجه من الناتج إلى كمية النقود وليس العكس وبناء على نتيجة اختبار السببية توضح أن التغير في كمية النقود لا يساعد في تفسير التغير في الناتج المحلي، بينما تساعد التغيرات في الناتج في تفسير التغيرات التي تحدث في كمية النقود، في الأجلين القصير والطويل، وهذه النتيجة تتوافق مع النظرية الكينزية التي تعتقد أن الناتج يحدد كمية النقود (أي النقود متغير يتحدد داخل النموذج) وعليه فإن كمية النقود لا يمكن استخدامها كأداة للسياسة الاقتصادية للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية في الاقتصاد القطري.

10- دراسة (Hayo،1999)، حول العلاقة السببية بين النقود والناتج المحلي الإجمالي بإستخدام سببية كرانجر وذلك بالإختبار في 14 دولة من الإتحاد الأوروبي فضلاً عن كندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان للمدة (1965-1995)، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة سببية ثنائية الإتجاه في عشرة بلدان وأحادية في البلدان أخرى.

- 11- دراسة (Kalbe, 1991)، حول العلاقة السببية بين النقود والدخل في (باكستان، ماليزيا، كوريا الجنوبية، الهند، تايلند) للمدة (1960-1988)، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة ثنائية الإتجاه في باكستان وماليزيا، وأحادية الإتجاه من النقود الى الناتج في الهند، وأحادية الإتجاه من الناتج الى النقود في كوريا الجنوبية.
- 12- دراسة (Sims, 1972)، حول العلاقة السببية بين النقود والدخل في الولايات المتحدة الأمريكية للمدة (1947-1969)، وطوّرت الدراسة إختبار السببية وطبقته على العلاقة بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية . وتوصلت الدراسة إلى أن كمية النقود تساعد في تفسير الناتج وليس العكس، أي أن العلاقة السببية تتجه من كمية النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي، أي وجود علاقة سببية أحادية الإتجاه من النقود الى الدخل، فضلاً عن وجود علاقة عكسية بينهما. وهذه النتيجة تتفق مع النظرية النقدية.
- 13- دراسة (Friedman & Schwartz, 1963)، حول النقود والدورات الإقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية للمدة (1876-1960)، وتوصلت الدراسة الى أن التغيرات التي تحدث في النقود تقود تغيرات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وإستنتجت الدراسة من خلال ذلك بأن الإنخفاض الكبير الذي حدث في عرض النقود هو السبب الرئيسي في حدوث أزمة الكساد العظيم (1929-1933).

المبحث الأول:- الإطار النظري للدراسة.

لغرض التطرق الى الجانب النظري للبحث، تم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين أساسيين وكما يلي:-

المطلب الأول:- التعريف بعرض النقود والناتج المحلي الإجمالي.

أولاً:- مفهوم عرض النقود.

يختلف مفهوم عرض النقود من مجتمعٍ الى آخر نظراً لإختلاف العادات المصرفية من جهة، وتباين مستويات التطور الإقتصادي والإجتماعي بين المجتمعات من جهةٍ أخرى، وهناك تباين شديد بين عرض النقود في بلدٍ متقدم وفي بلد متخلف، (المقري وقابوسة، 2018، 172-173) (الدوري والسامرائي، 2013، 33-36) ولتوضيح ذلك لا بد من توضيح مفهوم عرض النقود وعناصره وكما يأتي:-

1- تعريف عرض النقود:- يمكن الوقوف على مجموعة من التعريفات لعرض النقود وكما يلي:-

أ- يعرف عرض النقود بأنه ((كمية وسائل الدفع المتاحة في المجتمع، وهي عبارة عن إجمالي النقود، وعلى إختلاف أنواعها الموجودة في المجتمع في مدة زمنية معينة)). (الشمري، 1988، 45)

ب- كما ويعرف بأنه ((مجموع وسائل الدفع من النقود الورقية والمعدنية المصدرة والنقود الخطية والعملات الأجنبية وأشباه النقود التي يطلبها الأفراد والشركات المالية والإنتاجية بهدف المعاملات أو المضاربة تؤدي لزيادة الإنتاج من السلع والخدمات، ومن ثم زيادة معدل النمو الإقتصادي)). (كنعان، 2012، 476)

ت- ويعرف ب ((إنها مجموع وسائل الدفع بكافة أنواعها وهي البنكنوت المصدر، والعملات المساعدة، والنقود المصرفية، والودائع الجارية، لدى البنوك التجارية)). (عزيز، 1968، 24)

2- عناصر عرض النقود:- تتكون عناصر عرض النقود من مجموعة متعددة من وسائل الدفع المحلية والأجنبية، ويطلق البعض عليها بعرض النقود الضيق أو الواسع كما يلي:-

- أ- عرض النقد الضيق (M1):- لقد إتمد صندوق النقد الدولي مفهوم عرض النقد الضيق(M1) وقد تضمن ما يلي(كنعان، 2012، 477):-
- النقد الورقي والمعدني المصدر وهو خارج الجهاز المصرفي(C).
- الحسابات الجارية(الودائع تحت الطلب)(D). وقد تختلف حسابات هذه الكتلة من دولة الى أخرى لكنها محددة ولا يمكن إعتبرها مختلفة عن الحسابات الأخرى.(هاني، 2012، 117)
- ويمكن كتابة المعادلة التالية:-

$$M = C + D$$

- ب- عرض النقد الموسع(M2):- نظراً للتطورات الإقتصادية أصبح من الصعوبة بمكان التمييز بين النقود وأشباه النقود، وبالتالي لم يعد مفهوم عرض النقود يقتصر على وسائل الدفع المعروضة فقط، بل بدأ الإهتمام للتحويل الى مفهوم أوسع لعرض النقود،(الكونباكي، 2017، 319) وهي تتضمن فضلاً عن العناصر المذكورة، الودائع المؤجلة والودائع بإخطار. (كنعان، 2012، 478)). ويعرف عرض النقود بمفهومه الواسع بأنها ((مجموع الأموال المتاحة النقدية وشبه النقدية- الودائع تحت الطلب والودائع لأجل- التي تتم إدارتها من خلال النظام المصرفي والخزينة العامة)).(مفتاح، 2005، 52). ويمكن كتابة المعادلة التالية:-

$$M = C + D + TD$$

TD = حسابات الإذخار (المقري و قابوسة، 2018، 172).

- ت- عرض النقد الحديث(M3):- لقد أحدثت المدرسة الكينزية تطوراً ملحوظاً لبعض المفاهيم النقدية في بريطانيا وعرف هذا الإتجاه بإسم(الكينزيون الجدد). وذلك لحصر جميع أنواع الدفع في مفهوم عرض النقود وتشمل ما يلي:-

1- M2.

2- الودائع الإذخارية وشهادات الإيداع ذات العائد لدى المصارف التجارية.

3- الودائع والمساهمات في صندوق الإستثمار ونوادي الإستثمار.

4- البطاقات الإستهلاكية(بيع شراء السلع الغذائية).

- لا شك أن هذا التوسع في مفهوم عرض النقود يحصر في جميع الأنشطة النقدية سواء كانت بهدف المضاربة والإستثمار، أو الشراء لأنها تخفي وراءها قيماً إقتصادية.(الحجار، 2009، 70).

- ث- عرض النقد الأمريكي(M4):- لقد توسعت المدرسة النقدية الأمريكية في تحديد معنى النقود فأضافت عناصر دفع غير موجودة في بلدان أخرى لذلك أطلق على هذا المفهوم بالعرض النقدي الأمريكي وهو يتضمن العناصر التالية:- (كنعان، 2012، 479))

1- M3 .

2- الشيكات السياسية.

3- إلتزامات وزارة الخزانة الأمريكية.

4- ودائع الأفراد الأمريكيان بالدولار الأوروبي.(سيجل، 1987، 50)

- إن هذا التصنيف الإحصائي لعرض النقود لدى المدارس الإقتصادية لا يقلل من أهمية ودور النقود في الإقتصاد، بل يزيد من أهميته ويفرض على السلطات النقدية دراسة جزئيات وسائل الدفع لكي تخطط بصورة جيدة لإستخدام أدوات السياسة النقدية ومعرفة آثارها بصورة مباشرة على القطاعات الإقتصادية.(الغالي، 2015، 178-185).

ثانياً:- مفهوم الناتج المحلي الإجمالي.

يعد الناتج المحلي الإجمالي أكثر المؤشرات شمولاً للنشاط الاقتصادي ويشمل جميع قطاعات الإقتصاد. فهو يمثل القيمة الإجمالية لإنتاج الدولة أثناء فترة من الوقت ويضم مشتريات البضائع والخدمات المنتجة محلياً من الأفراد، والشركات، والأجانب، والمؤسسات الحكومية، وبالتالي فإن بيانات الناتج المحلي الإجمالي لها أهمية محورية سواء في قياس الأداء الإقتصادي للمجتمع أو التنبؤ بإتجاهات مساره في المستقبل أو في صنع السياسات الإقتصادية المختلفة وعليه فإن وجود مقياس إقتصادي للحكم على الأداء الإقتصادي في مجتمع ما يعد عملاً بالغ الأهمية، فبدونه يصعب تطبيق أي سياسة عامة في المجتمع.(شيبان،2016،29)

إن من أكثر الرموز استخداماً في الإقتصاد الكلي هو (GDP) الذي هو إختصار للناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product)، والذي أصبح أكثر إنتشاراً خلال ربع القرن الماضي لكونه يعكس الإمكانيات الإنتاجية لأي دولة داخل حدودها الجغرافية بشكل أفضل.(العيسى وقطف،2006، 99).وهو عبارة عن كمية أو قيمة السلع والخدمات التي ينتجها أفراد مجتمع معين وخلال السنة عادةً والذين يعيشون ضمن الرقعة الجغرافية لذلك بغض النظر عن جنسيتهم.(Faure, AP,2013,47) سواء كانوا من مواطني الدولة أم من الأجانب وهذا يعني أن الناتج المحلي هو مفهوم جغرافي يتحدد إحتسابه بالرقعة الجغرافية لتلك الدولة.(الوادي وآخرون، 2010، 38). ومن خلال تعريف الناتج المحلي الإجمالي يمكن ملاحظة الآتي(داود،2010،54-55):-

1- إن الناتج المحلي الإجمالي للمجتمع يتضمن قيمة السلع والخدمات النهائية فقط، وليس قيمة السلع والخدمات التي أنتجها المجتمع خلال الفترة الزمنية. لأن السلع التي ينتجها المجتمع ليست جميعها نهائية فمنها ما هو السلع والخدمات الوسيطة التي تستخدم كمدخلات في العمليات الإنتاجية للوحدات الإقتصادية المختلفة في النشاط الإقتصادي.

2- يتم التعبير عن الناتج المحلي الإجمالي بمقياس نقدي(القيمة السوقية) وذلك حتى يسهل تقدير قيمة الناتج للسلع والخدمات المختلفة. الذي يجب أن يحسب هو الناتج النهائي في الناتج المحلي الإجمالي ويقصد به تلك المنتجات التي تم إنتاجها خلال فترة التقدير للناتج المحلي الإجمالي، ويتم شراؤها وإستخدامها بواسطة المستهلك النهائي لها أو لم تستخدم بعد في عمليات إنتاج أخرى، خلال فترة التقدير للناتج المحلي الإجمالي.

3- الفترة الزمنية التي تستخدم في حساب مجمل الناتج المحلي هو عادةً سنة، وعادةً تستخدم السنة الميلادية التي تبدأ في 1-1- وتنتهي في 31-12 من ذلك العام، وذلك عادةً ما يتناسب مع طبيعة إعداد الحسابات الختامية التي تتم للمشاريع المختلفة والتي تبدأ حسب هذا التاريخ، ولكن في بعض الدول تأخذ بداية ونهاية تختلف عن غيرها من الدول كأن تبدأ في 1-4 وتنتهي في 31-3، وذلك حسب تنظيمها الخاص ولكن المهم في ذلك هو تحديد المدة الزمنية لمعرفة ما يدخل ضمن إنتاج تلك المدة وما لا يدخل فيها.

المطلب الثاني:- طبيعة العلاقة بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي.

إن أي تأثير يحصل نتيجة لتغير في عرض النقود سوف يؤثر في الناتج المحلي الإجمالي فعند إعتداد السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية فإنها سوف تقوم بزيادة عرض النقود، وهذه الزيادة في عرض النقود ستؤدي إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار وتدفع كذلك نحو إخفاض معدل الفائدة وهذا الإخفاض بدوره سيفضي إلى توسع حجم الإستثمارات(نتيجة للعلاقة السالبة بين الإستثمارات ومعدل الفائدة) والذي ينجم عنه زيادة الدخل وهذه الزيادة في الدخل سيتولد عنها زيادة في الطلب الكلي (Mishkin,f.s,2013,69)، أي إنها تؤدي إلى زيادة أحد أو

بعض أو كل مكوناته (الإستهلاك، الإستثمار، الإنفاق الحكومي، الإستيرادات) وهذه الزيادة في الدخل بالتالي الطلب الكلي ستعمل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي و بالعكس في حالة إتباع السلطة النقدية لسياسة إنكماشية، فإنها ستقوم بتقليص عرض النقود (لمعالجة حالة تضخمية معينة)، وهذا سيؤدي إلى إنخفاض المستوى العام للأسعار و إرتفاع أسعار الفائدة و الذي يدفع نحو تقليل الإستثمارات وهي إحدى مكونات الطلب الكلي و بالتالي فإن إنخفاضها سوف يسبب إنخفاضه وهذا يفرضي إلى إنخفاض الدخل وبالتالي إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي. نستنتج من كل ما سبق إن عرض النقود له تأثير مهم على الناتج المحلي الإجمالي ويرتبط معه بعلاقة موجبة (الغالبى والجوري، 2003، 3).

تعد العلاقة بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي موضع جدل واسع بين المدارس الإقتصادية، فالمدرسة الكلاسيكية ترى بأن زيادة عرض النقود يؤدي الى حدوث التضخم وهذا يدل على أن الإنتاج يتحدد بعوامل وقوى إقتصادية حقيقية (الإدخار والإنتاجية) وليس بعوامل نقدية وليس هناك آلية إنتقال فعالة بين تغيرات عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي (الحمداني، 2018، 27).

ولقد حاول أصحاب مدرسة كمبريدج إعطاء تفسير أكثر دقة للعلاقة السببية بين كمية النقود والناتج من ذلك الذي قدمه " Fisher، فيشر" فقد إنطلقوا من إفتراض وضع حالة التوازن ، أي نفترض أن السلطات قررت ، مضاعفة كمية النقود وهذا ما يؤدي إلى زيادة المعروض من النقود عن الطلب عليها، وبالتالي يرتفع الدخل الذي يحتفظ به الأفراد ومن ثم يزداد الطلب على السلع والخدمات الإستهلاكية وهذا يؤدي إلى إرتفاع الأسعار، (دانيالز و فانهوز، 2010، 384) وبما أن مستوى الناتج الحقيقي يكون ثابت عند مستوى التشغيل الكامل في الأجل القصير كما إفترضه فيشر وبما أن قيمة (k) ثابتة فإن هذا يؤدي إلى تحقيق التوازن بعد أن يتضاعف المستوى العام للأسعار، وعند هذا التوازن الجديد سيتضاعف الدخل النقدي ومن ثم كمية النقود وهو ما يفسر أن زيادة العرض النقدي يؤدي إلى إرتفاع الأسعار. (شيبان، 2016، 52)

ولقد بحث جون ماينرد كينز، في أثر النقود على مختلف أوجه النشاط الإقتصادي، بدلاً من إقتصار مجال بحث النظرية الكلاسيكية ، على تفسير قيمة النقود (العوامل التي تحكم تغير المستوى العام للأسعار)، والتي هي حسب كينز مجرد إنعكاس لظاهرة أخرى أكثر أهمية وهي مستوى العمالة و الدخل الوطني و بالتالي مستوى الطلب الفعال الذي يعتبر جزء من الطلب الكلي المتوقع الذي يحقق للمنظمين أكبر ربح ممكن. (هاشم، 1996، 148).

إن فاعلية تأثير النقود على مستوى الدخل والإنتاج قد لا تكون منطقية في الواقع العملي، وقد أرجع كينز ذلك إلى سببين هما: - (شيبان، 2016، 67)

1- إذا كان الطلب على النقود واقعاً في منطقة فح السيولة، فإن أي زيادة في كمية النقود المتداولة سوف لن تؤثر على سعر الفائدة أو أن يكون تأثيرها ضعيفاً جداً، وهذا ما يحدث في حالة الكساد.

2- أما إذا كانت مرونة الإنفاق الإستثماري بالنسبة لسعر الفائدة منخفضة فإن أي انخفاض في سعر الفائدة حتى ولو كان إنخفاضاً كبيراً فلن يحقق زيادة كبيرة في الإنفاق الإستثماري وبالتالي فإن تأثيره على الطلب الكلي سيكون تأثيراً ضعيفاً.

لقد أسهم جيمس توبن من خلال تطويره للمفهوم الكينزي وذلك في عمله الموسوم نموذج تجميعي ديناميكي، أي إعتبر النقود إحدى الموجودات العديدة لرأس المال، التي يختار الأفراد الإحتفاظ بها في محفظة ثروتهم، كما إعتبر أن جميع هذه الموجودات هي بدائل، وعندها يكون تفضيل إمتلاك النقود هو بديلاً لإمتلاك الموجودات الأخرى من رأس المال المكون للإقتصاد (Gerdesmeier, Deiter, 2013, 83)، وأن الزيادة في كمية النقود من

شأنها أن تؤثر في الأسعار النسبية للموجودات، وذلك بإنخفاض أسعار النقود وارتفاع أسعار الموجودات، وهو ما يؤدي إلى تغيير في محفظة الأفراد وبالتالي ينعكس على الإستثمار، الذي بدوره يحدد معدل نمو رأس المال، ومن ثم يؤثر على معدل نمو الإنتاج الحقيقي، مؤكداً بذلك على التحليل الكينزي لدور النقود في الإقتصاد الحقيقي. (الهييتي وأيوب، 2012، 19)

حاول المفكرين المعاصرين الجمع بين نتائج تحليل المدرسة التقليدية والكينزية للوصول إلى نتائج قريبة من الواقع وهو ما أعاد الحياة إلى النظرية التقليدية في مدرسة شيكاغو بقيادة "ميلتون فريدمان" والذي أطلق فكرته بالنظرية الحديثة لكمية النقود. (جاب الله، 2018، 151-155).

ولقد توصل فريدمان إلى نتيجة هامة وهي أنه عند زيادة كمية النقود لدى الأفراد فإنهم يتوجهون إلى إستبدالها بأصول مالية أو مادية أقل سيولة تدر عائداً أعلى من العائد المتوقع من النقود، وبالتالي يزداد إنفاق الأفراد عندما يقومون بتخفيض ما لديهم من أرصدة نقدية ومن ثم إستنتاج فريدمان بأن التغيير في الإنفاق الكلي يرتبط مباشرة بالتغيير في كمية النقود، وخلص أيضاً إلى أن التضخم ظاهرة نقدية بحتة ناتجة عن زيادة كمية النقود بسرعة أكبر من الزيادة في حجم الإنتاج، وبالتالي فإن المسؤول عن حالة التضخم هو البنك المركزي نتيجة إفرطه في خلق النقود، (الدعمي، 2010، 38) كما أنه يرى أن معدل التغيير في عرض النقود بما يتناسب مع تغيير سرعة دوران النقود بعد شرط أساسي لتحقيق الإستقرار في مستوى الدخل النقدي و على المستوى العام للأسعار، وبالتالي فلا بد من الإهتمام بالسياسة النقدية نظراً لأهميتها في مكافحة التضخم من خلال مراعاة كمية النقود عند معدل يكون مرتبط بمعدل النمو الإقتصادي. (شيبان، 2016، 77)

أما عن إتجاه العلاقة بين كمية النقود والنتائج الحقيقي، فإن أصحاب النظرية المعاصرة يرون أن أي تغيير في كمية النقود له تأثيرات كبيرة على إجمالي الناتج الحقيقي في الأجل القصير والمستوى العام للأسعار في الأجل الطويل، (عبدالعظيم، 2007، 307-334) إلا أنه قد تحدث علاقة سببية عكسية، وقد دعم كل من "فريدمان و شوارتز هذه الحجة بقولهم": إنه على الرغم من أن تأثير كمية النقود في النشاط الإقتصادي هو الغالب، فإنه هناك إمكانية أن يكون التأثير في الإتجاه الآخر على الأقل في الأجل القصير، أما إذا إستمر التوسع النقدي في الأجل الطويل فيتوافقون هم والكلاسيكيون الجدد على حيادية كمية النقود، حيث أن التوسع النقدي سوف يتوقف تأثيره على إرتفاع سعر الفائدة والمستوى العام للأسعار بدلاً من إجمالي الناتج الحقيقي. (اليوسف، 2014، 12).

ويعتقد أتباع نظرية التوقعات العقلانية أن الإرتباط بين كمية النقود وإجمالي الناتج الحقيقي ينتج من أن كمية النقود تستجيب للتغيرات في الناتج الحقيقي، أي هي متغير داخلي يتأثر بالتغيير في إجمالي الناتج الحقيقي ولا يؤثر فيها. (معله، 2017، 311-312) فالقطاع المصرفي يستجيب للزيادة في الطلب على النقود من أجل التعاملات التجارية، وذلك بالتوسع النقدي سواء في الأجل القصير أو الطويل يعارض النقديين، (وسواء كان متوقفاً أو غير متوقع) يعارض الكلاسيكيون الجدد، فإنه لن يكون له تأثير إيجابي على الناتج الحقيقي بل سيرفع فقط أسعار الفائدة والمستوى العام للأسعار. (اليوسف، 2014، 14).

أن أنصار هذه النظرية يقرون بأن الجانب الحقيقي هو الذي يؤثر على الجانب النقدي، أي أن النقود محايدة وليست فعالة في النشاط الإقتصادي، وتبريرها لذلك أن الزيادة في الإنتاج تؤدي إلى إرتفاع الدخل وبالتالي إرتفاع حجم المبادلات، التي تؤدي إلى إرتفاع الطلب على النقود، فهي تعتبر أن النقود متغير داخلي وتكون زيادتها بسرعة أكبر من الزيادة في حجم الإنتاج (Frederic S.Mishkin, 2004,616).

ويرى الباحث بأن هناك علاقة تبادل ثنائية وذات تأثير متبادل بين الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود، أي المتغير الحقيقي يؤثر على المتغير النقدي، كما وأن المتغير النقدي يؤثر على المتغيرات الحقيقية في الإقتصاد المحلي حسب إختلاف الواقع الإقتصادي والإجتماعي للمجتمعات البشرية.

المبحث الثاني:- تحليل عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي في العراق.

المطلب الأول:- تحليل عرض النقد في العراق.

لغرض تحليل حجم ونسبة نمو عرض النقود في العراق خلال مدة الدراسة، نستند الى الجدول (1) ووفقاً لما يأتي:-

1- إزداد حجم النقود المعروضة في السوق من (9848) مليون دينار سنة 1988 الى (11868) مليون دينار سنة 1989، أي زاد بمقدار (2020) مليون دينار وبنسبة (20.5%) عن السنة السابقة. ويعود ذلك الى زيادة إصدار النقود لغرض عمليات إعمار و بناء ما دمرته الحرب العراقية الإيرانية من جهة وتمويل الترسانة العسكرية وتضخيمها.

2- لقد بلغ عرض النقود بالمعنى الضيق (M1) أعلى معدل نمو له بنسبة (195.1%) سنة 1995 خلال عقد التسعينيات. وبلغ عرض النقود بالمعنى الواسع (M2) أعلى نسبة نمو (179.3%) خلال السنة نفسها. ويعزى ذلك الى سياسة التمويل بالعجز التي إتبعتها الحكومة من خلال آلية ربط الزيادة في عرض النقود وتمويل عجز الموازنة العامة للدولة في العراق.

3- إنخفض معدل نمو عرض النقود (M1) و (M2) بدأ من سنة 1996 وقد بلغ هذا المعدل أدنى نسبة له خلال مدة الدراسة وهو (8.1%) سنة 1997، ويعود سبب ذلك الى تطبيق القرار (986) المعروف بقرار النفط مقابل الغذاء والدواء والذي أثر في تقليل عرض النقود من جهة وأحدث إنخفاضاً كبيراً في أسعار السلع والخدمات وفي أسعار صرف الدينار العراقي من جهة أخرى مما أدى عمق حالة الركود الإقتصادي وتوقف الكثير من المعاملات الإقتصادية بسبب التوقعات التشاؤمية على مستوى كل من الأفراد والمؤسسات.

4- لقد شهدت مدة التسعينيات من القرن الماضي زيادة في معدلات نمو عرض النقود ويعزى ذلك الى عدة أسباب منها (الجنابي و مطير، 2015، 124) (عبداللطيف، 2010، 94):-

أ- التوسع في شبكة الجهاز المصرفي في العراق ومنذ سنة 1991 بعد السماح بتأسيس مصارف أهلية بصور القرار رقم (12) في 21/ 5/ 1991 الذي جاء تعديلاً لقانون البنك المركزي العراقي رقم (64) لسنة 1976.

ب- إتجهت السياسة المصرفية لغرض إعادة تنظيم فروع المصارف الحكومية وفتح فروع جديدة لها في المناطق التي لا تتوفر فيها الخدمات المصرفية، وقد إزداد عدد الفروع للمصارف الحكومية من (178) فرعاً في سنة 1992 الى (344) بنهاية سنة 2000.

ت- زيادة عدد فروع المصارف الخاصة الى (80) فرعاً خلال المدة نفسها.

5- لقد بلغ عرض النقود (M1) (10148626) مليون دينار سنة 2004 بزيادة قدرها (4375025) مليون دينار عن سنة 2003 وبنسبة (250.2%) وهي تعد أعلى نسبة خلال مدة الدراسة، وبلغ عرض النقود بالمعنى الواسع (M2) (12254000) مليون دينار خلال السنة نفسها بزيادة قدرها (8232153) مليون دينار عن سنة 2003 وبنسبة (204.7%) وهي تعد أعلى نسبة خلال مدة الدراسة. ويعود سبب ذلك الى إستبدال العملة العراقية القديمة بالعملة الجديدة وفقاً لقانون رقم (56) لسنة 2004 وضخ كميات كبيرة من النقود الى السوق.

6- لقد إستمرت زيادة عرض النقود بمفهومي الضيق والواسع (M1)،(M2) ما بعد سنة 2004 حتى سنة 2013 ويعزى ذلك الى:-

- أ- الزيادة المستمرة للنفقات العامة الجارية المتمثلة بزيادة رواتب ومخصصات وأجور الموظفين في الدولة.
- ب- زيادة النفقات الإستثمارية وتضخيم عدد وحجم المشاريع في العراق.
- ت- زيادة النفقات العسكرية والحربية وزيادة تسليح القوات المسلحة لغرض مواجهة الأعداء.
- ث- زيادة النفقات الأمنية وتطوير الأجهزة الأمنية.
- ج- زيادة حجم الإحتياطات الأجنبية للبنك المركزي العراقي والذي يقابله بالضرورة العملة الوطنية لغرض تحقيق الإستقرار في أسعار الصرف للدينار العراقي.

7- شهد معدل نمو عرض النقود بالمفهوم الضيق والواسع (M1)،(M2) إنخفاضاً حاداً وملموساً خلال السنوات الأخيرة من الدراسة وبخاصة سنة 2015، حيث بلغت هذه النسبة (-10%)،(-9%) على التوالي مقارنة بالسنة السابقة لهما. ويعود سبب ذلك الى تقليل الصادرات النفطية وإنخفاض الإيرادات المتأتية من تلك الصادرات بسبب حرب داعش و إنخفاض أسعار النفط العالمية وبالتالي التأثير السلبي على حجم عرض النقود ومعدل نموه.

8- بلغ حجم عرض النقود بالمعنى الضيق والواسع (M1)(M2)، (72930527) مليون دينار (92105401) مليون دينار على التوالي سنة 2018 وقد إزداد هذا الحجم مقارنة بسنة 2017 بمقدار (1768976)، (2664063) مليون دينار وبسنة (2.5%) (3%) على التوالي. ويعود ذلك الى زيادة صادرات نفط العراق للخارج من جهة وزيادة أسعار النفط في الخارج وبالتالي وزيادة الإيرادات المتأتية الى الخزينة العامة للدولة من العملات الصعبة ومن ثم من العملة المحلية. فضلاً عن زيادة عدد المصارف العاملة في العراق ، حيث بلغ عدد المصارف (56) مصرفاً شملت (6) مصارف حكومية (تتوزع بين مصارف تجارية ومصارف متخصصة) و(50) مصرفاً أهلياً (خاصاً). والمصارف الخاصة تنقسم الى (24) مصرفاً تجارياً محلياً و(8) مصرفاً إسلامياً، و(18) مصرفاً أجنبياً. وتدير المصارف العراقية الحكومية شبكة فروع بلغت (416) فرعاً داخل العراق و(8) خارجه. وفي المقابل كان لدى المصارف الأهلية (522) فرعاً داخل العراق وإثنان خارجه. وعليه تدير المصارف الحكومية السبعة (48%) من شبكة الفروع، بينما تدير المصارف الأهلية (52%). فضلاً عن ذلك فإن مصرف الرشيد يدير شبكة الفروع الأكبر في العراق (193 فرعاً) يليه مصرف الرافدين(144 فرعاً) . وفي ظل التغيرات السياسية والاقتصادية التي شهدتها العراق بعد سنة 2003 ، إتخذت السلطات النقدية إجراءات عدة لغرض تعزيز القطاع المصرفي في العراق.(موسى،2016،141-142).

الجدول (1)

معدل نمو عرض النقود (M1) و (M2) في العراق للمدة (1988-2018) مليون دينار

معدل النمو السنوي %	عرض النقد بالمعنى الواسع (M2)	معدل النمو السنوي %	عرض النقد بالمعنى الضيق (M1)	البنود/ السنوات
—	25568	—	9848	1988
23.7	31626	20.5	11868	1989
-14.7	26983	29.4	15359	1990
17.6	31722	60.6	24670	1991
79.1	56829	78.0	43909	1992
100.0	113666	96.8	86430	1993
143.6	276866	176.4	238901	1994
179.3	773337	195.1	705064	1995
40.2	1084172	36.2	960503	1996
14.6	1242569	8.1	1038097	1997
32.5	1646240	30.2	1351876	1998
12.8	1857406	9.8	1483836	1999
19.2	2214072	16.5	1728006	2000
28.2	2838045	24.9	2159089	2001
35.7	3852241	39.6	3013601	2002
4.4	4021847	-3.8	2898189	2003
204.7	12254000	250.2	10148626	2004
19.8	14684000	12.3	11399125	2005
43.6	21080000	35.6	15460060	2006
27.9	26956076	40.5	21721167	2007
29.5	34919675	29.8	28189934	2008
30.1	45437918	32.3	37300030	2009
32.9	60386086	38.7	51743489	2010
19.5	72177951	20.7	62473929	2011
4.6	75466360	2.0	63735871	2012
16.2	87679504	15.8	73830964	2013
3.5	90727801	-1.5	72692448	2014

-9.0	82595493	-10.0	65435425	2015
6.6	88081993	8.1	70733027	2016
1.5	89441338	0.6	71161551	2017
3.0	92105401	2.5	72930527	2018

المصدر:-أعد الجدول أعلاه بالإعتماد على :-

1- البنك الدولي، البيانات، عنوان الموقع الإلكتروني :-

<http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG>

2- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، المجموعة الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي للمدة (1990 - حزيران 2003) ، عدد خاص ، 2003 .

3- البنك المركزي العراقي وتطور سياسته النقدية والرقابة المصرفية، البنك المركزي العراقي، بغداد، 2011.

4- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقارير الإقتصادية السنوية للبنك المركزي العراقي، للسنوات (2004- 2018).

5- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، المجموعة الإحصائية السنوية ، النشرات السنوية للسنوات ((2004- 2018).

6- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البيانات الإقتصادية والإحصائية، عنوان الموقع الإلكتروني:-

<http://cbiraq.org/DataValues.aspx?dtFrm=12/31/2004&dtTo=05/2>

المطلب الثاني:- تحليل الناتج المحلي الإجمالي في العراق.

لغرض تحليل حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة في العراق خلال مدة الدراسة نستند الى الجدول (2) ووفقاً لما يلي:-

1- لقد شهد نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة التسعينيات من القرن الماضي معدلات موجبة ما عدا سنة 1991

والذي بلغ فيه الناتج المحلي الإجمالي الجاري (42452) مليون دينار والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (10682) مليون دينار، حيث إنخفض كل منهما بمقدار (13475) مليون دينار و (19029) مليون دينار مقارنةً بالسنة السابقة وبنسبة (-)24.1%) (-)64% على التوالي. ويعزى سبب ذلك الى تداعيات حرب الخليج بعد إحتلال الكويت وما نجم عنه من عقوبات إقتصادية قاسية فرضت على العراق ومنها منع تصدير النفط للخارج الذي يعد المصدر الرئيسي لتغذية القطاعات الإقتصادية في العراق والمكون الأساسي للناتج المحلي الإجمالي.

2- لقد شهدت بداية الألفية الثالثة معدلات نمو سالبة للناتج المحلي الأجمالي بالأسعار الجارية والثابتة ولغاية سنة 2003، حيث بلغت هذه المعدلات لسنتي 2001 و 2002 و(-)17.7%)،(-)0.7% على التوالي بالأسعار الجارية و (2%)، (-)7% على التوالي بالأسعار الثابتة. بسبب أن الوضع كان في بداية هذا العقد كما كان في عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي من إستمرار فرض الحصار الإقتصادي وتأثر كافة القطاعات الإقتصادية المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالآثار السلبية لذلك الحصار.

3- لقد شهد نمو الناتج المحلي الإجمالي معدلات موجبة ما بعد سنة 2003 وبخاصةً في سنة 2004 ، حيث بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة (53235358) مليون دينار، (41607800) مليون دينار على التوالي وزاد بمقدار (23676569) مليون دينار (41337896) مليون دينار عن السنة السابقة وبمعدل نمو

سنوي بلغ (80.1%)، (15316%) على التوالي. لأن الإقتصاد العراقي شهد إنفتاحاً على العالم الخارجي نتيجة رفع الحصار الإقتصادي و زيادة تصدير النفط العراقي بشكل كبير وملحوظ مما ساهم بشكل كبير في زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي الجاري من جهة، ومن جهةٍ أخرى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بسبب زيادة قوة الدينار العراقي وزيادة سعر صرفه أمام العملات الأجنبية.

4- بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة (41%)، (6.6%) على التوالي في سنة 2008 ، بسبب زيادة أسعار النفط وزيادة كميات النفط المصدرة، ولقد كان النمو في الناتج خلال هذه السنة حصيلة لمعدلات متباينة من النمو حققتها بعض القطاعات الإقتصادية وبخاصة القطاع النفطي، حيث إزدادت القيمة المضافة للقطاع النفطي بنسبة (50.4%) بالأسعار الجارية وبنسبة (18%) بالأسعار الثابتة، فضلاً عن ذلك فقد إرتفعت عائدات النفط الخام نتيجة إرتفاع كميات النفط المصدرة وزيادة سعر البرميل من النفط بنسبة (35.8%)، بالإضافة الى التحسن النسبي في الوضع الأمني والذي أثر بشكل إيجابي على تحقيق نوع من التعافي للقطاعات الإقتصادية العراقية.(البنك المركزي العراقي ، التقرير الإقتصادي السنوي لسنة2005، 18).

5- لقد حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في سنة 2009 معدل نمو سنوي سالب بنسبة (16.8%). ويعزى ذلك الى التراجع الذي حصل في أسعار النفط نتيجة تأثيرات الأزمة المالية العالمية.

6- لقد شهد كل من سنتي 2014 و 2015 إنخفاضاً ملموساً في حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة وبمعدلات نمو سالبة ، وقد بلغت هذه المعدلات (2.6%)، (25%) على التوالي للناتج المحلي الإجمالي الجاري و (4%) (2.4%) على التوالي للناتج المحلي بالأسعار الثابتة. ويعزى ذلك الى تداعيات الحرب ضد داعش وإنخفاض في صادرات النفط فضلاً عن الإنخفاض الحاد في أسعار النفط وبالتالي تقليل الإيرادات المتأتية من القطاع النفطي.

7- زاد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة في سنة 2018، حيث بلغ (8.7)، (8.6) على التوالي مقارنة بسنة 2017. ويعود سبب ذلك الى إرتفاع أسعار النفط بشكل ملموس فضلاً عن زيادة الصادرات النفطية اليومية وبالتالي زيادة الإيرادات من قطاع النفط وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول (2)

معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية والثابتة في العراق للمدة (1988-2018) مليون دينار

البنود/ السنوات	الناتج المحلي الإجمالي الجاري (GDP)	معدل النمو السنوي %	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنة 1988(GDP)	معدل النمو السنوي %
1988	19432	—	19432	—
1989	20408	5.0	18826	-3.1
1990	55927	174.0	29711	57.8
1991	42452	-24.1	10682	-64.0
1992	115108	171.1	14164	32.6
1993	321647	179.4	18454	30.3

3.9	19165	415.6	1658326	1994
2.1	19571	303.7	6695483	1995
11.0	21728	-2.9	6500925	1996
22.2	26556	132.2	15093144	1997
34.4	35683	13.5	17125848	1998
17.1	41771	101.2	34464013	1999
1.7	42478	45.7	50213700	2000
2.0	43335	-17.7	41314568	2001
-6.9	40345	-0.7	41022927	2002
569.0	269904	-27.9	29558789	2003
15315.8	41607800	80.1	53235358	2004
4.4	43438800	38.1	73533598	2005
10.2	47851400	30.0	95587954	2006
1.4	48510600	16.6	111455813	2007
6.6	51716600	40.9	157026061	2008
5.8	54721200	-16.8	130643200	2009
5.5	57751600	24.1	162064565	2010
10.2	63650400	34.1	217327107	2011
12.6	71680800	17.0	254225490	2012
5.6	75685700	7.6	273587529	2013
-3.9	72736200	-2.6	266420384	2014
-2.4	70963087	-25.0	199715699	2015
2.3	72577660	2.1	203869832	2016
5.9	76838360	10.9	225995179	2017
8.6	83428602	8.6	245378241	2018

المصدر:-أعد الجدول أعلاه بالإعتماد على :-

1- البنك الدولي، البيانات، عنوان الموقع الإلكتروني :-

<http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG>

2- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للأحصاء والأبحاث ، المجموعة الإحصائية السنوية للبنك المركزي

العراقي للمدة (1990 - حزيران 2003) ، عدد خاص ، 2003 .

3- البنك المركزي العراقي وتطور سياسته النقدية والرقابة المصرفية، البنك المركزي العراقي، بغداد، 2011.

- 4- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقارير الاقتصادية السنوية للبنك المركزي العراقي، للسنوات (2004- 2018).
- 5- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، المجموعة الإحصائية السنوية، النشرات السنوية للسنوات ((2004- 2018).
- 6- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البيانات الاقتصادية والإحصائية، عنوان الموقع الإلكتروني:-

<http://cbiraq.org/DataValues.aspx?dtFrm=12/31/2004&dtTo=05/2>

المبحث الثالث:- التحليل القياسي للعلاقة السببية بين عرض النقود والنتاج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدة (1988-2018).

إنطلاقاً من الدراسات السابقة التي تناولت دراسة العلاقة السببية بين كمية النقود والنتاج المحلي، وإنطلاقاً من ما توصلت إليه النظرية الاقتصادية بأن هناك علاقة سببية بين كمية النقود والنتاج المحلي الإجمالي، تهدف هذا البحث إلى معرفة إتجاه هذه العلاقة وذلك بالإعتماد على أدوات قياسية، إنطلاقاً من دراسة خصائص السلاسل الزمنية لكل من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ثم محاولة الوصول إلى تحديد كمي لتلك العلاقة باستخدام منهجية التكامل المشترك، للوصول إلى نتيجة مفادها تحديد أي النظريات الاقتصادية في تحليلها للعلاقة بين كمية النقود والنتاج المحلي الإجمالي تصدق مع النتائج المتوصل إليها في الجانب القياسي بالنسبة لحالة العراق ولغرض تطبيق الأساليب القياسية على البيانات غير المستقرة إحصائياً والذي يؤدي الى نتائج غير دقيقة ومضللة، لذلك يتم اللجوء الى تطبيق إختبارات جذر الوحدة مثل إختبار ديكي فولر (Dickey-Fuller) وفيليبس بيرون (Phillips Peron)، لأجل التأكد بإستقرارية بيانات الدراسة من عدمه خلال المدة (1988-2018) وكما يأتي:-

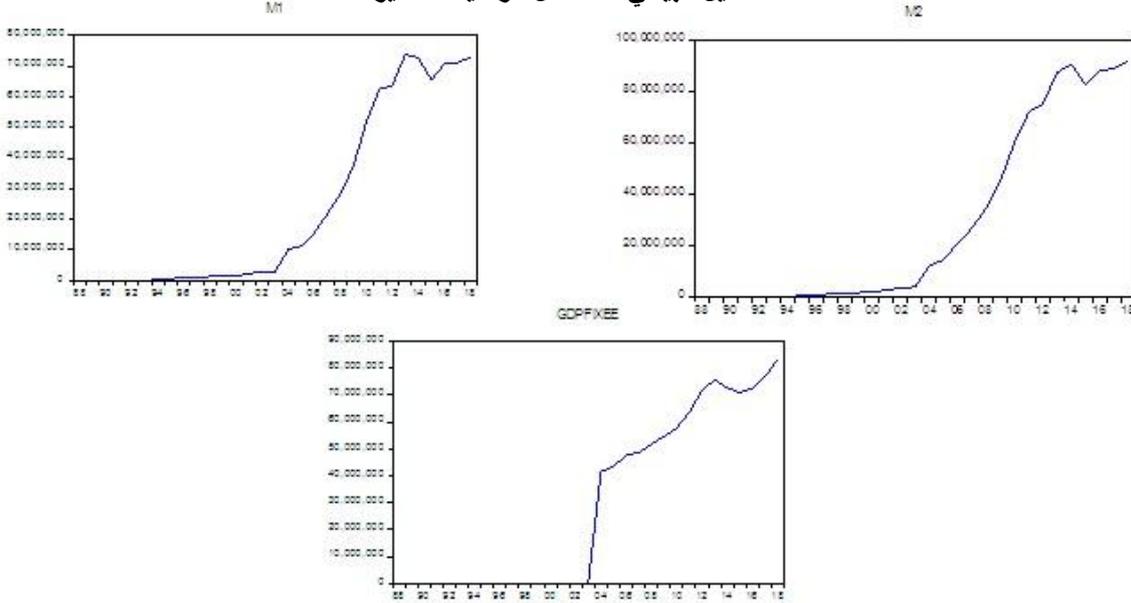
المطلب الأول:- تحليل نتائج إختبار إستقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

لا شك أن إختبار الإستقرارية يعد شرطاً أساسياً عند دراسة وتحليل السلاسل الزمنية لأن بدون الإستقرارية في السلاسل الزمنية لن يتم الحصول على نتائج منطقية و صحيحة، ومن هذا المنطلق لدينا مجموعة من الإختبارات للوصول الى إستقرارية أو عدم إستقرارية تلك السلاسل الزمنية محل البحث وكالاتي :-

أولاً:- التحليل البياني .

قبل البدء في الإختبارات المختلفة دائماً ينصح الباحثين برسم السلسلة الزمنية موضع الدراسة لأنه مثل هذا الرسم البياني يعطي فكرة مبدئية عن الطبيعة المحتملة للسلسلة الزمنية، مثلا الرسوم البيانية الخاصة بكل من GDP , $M1$, $M2$ نرى بأنه تتغير وتزداد بمرور الزمن وكانت إتجاهها نحو التزايد أي الموجب وهذا بسبب وجود الإتجاه العام المرتفع مما يؤدي الى أن تتغير متوسط هذه المتغيرات. وهذه الخطوة تساعدنا لمعرفة الإستقرارية وتسمى أيضاً بالتحليل البياني (Gujarati,2003,807).

الشكل (1)
التحليل البياني للسلاسل الزمنية للمتغيرات الثلاث



المصدر : من عمل الباحث بالإعتماد على نتائج برنامج Eviews-10

ثانياً:- إختبار جذر الوحدة .

يظهر الجدول (3) نتائج إختبارات الإستقرارية للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة حسب إختبار فلييس بيرون PP وإختبار ديكي فولر المطور ADF ، حيث يتبين بأن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى الأصلي للبيانات وحسب إختبار PP وإختبار ADF لذلك تم أخذ الفرق الأول لجميع المتغيرات وكما يظهر الجدول(4) .

الجدول(3)

إختبارات الإستقرارية حسب طريقة PP و ADF

Unit Root Test Table At Level				
PP				
		GDP (ثابت)	MS1	MS2
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.320452	1.324702	1.654177
	Prob.	0.9494	0.9498	0.9733
With Constant	t-Statistic	0.092278	0.291556	0.569524
	Prob.	0.9598	0.9739	0.9864
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.121260	-1.692199	-1.628833
	Prob.	0.5138	0.7297	0.7571
ADF				
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.358673	2.396132	1.090995
	Prob.	0.9528	0.9945	0.9243
With Constant	t-Statistic	0.103735	2.342095	0.33058
	Prob.	0.9607	0.9999	0.9759

With Constant & Trend	t-Statistic	-2.089697	-0.097837	-2.558787
	Prob.	0.5304	0.9919	0.3001

المصدر : من عمل الباحث بالإعتماد على نتائج برنامج Eviews-10

يتبين من الجدول (4) إن جميع المتغيرات تصبح مستقرة بعد أخذ الفرق الأول لها وحسب إختبار PP وإختبار ADF أي أن متغيرات البحث متماثلة من الدرجة الأولى (1) وهذا يعني إمكانية تطبيق إختبار جوهانسن للتكامل وإختبار تصحيح الخطأ وإختبار كرانجر للسببية .

الجدول(4)

إختبارات الإستقرارية للفرق الأول لمتغيرات الدراسة

Unit Root Test Table At First Difference				
PP				
		D(GDP) (ثابت)	D(MS ₁)	D(MS ₂)
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.604736	-2.930119	-2.558708
	Prob.	0.0000	0.0049	0.0124
With Constant	t-Statistic	-5.128192	-3.522999	-3.304486
	Prob.	0.0003	0.0145	0.0240
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.179305	-3.721650	-3.645826
	Prob.	0.0013	0.0368	0.0431
ADF				
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.933883	-2.826132	-2.522345
	Prob.	0.0049	0.0064	0.0136
With Constant	t-Statistic	-3.467094	-2.310467	-3.179726
	Prob.	0.0168	<u>0.0029</u>	<u>0.0000</u>
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.183351	<u>-4.032736</u>	<u>-6.391078</u>
	Prob.	0.0012	<u>0.0221</u>	<u>0.0001</u>

المصدر : من عمل الباحث بالإعتماد على نتائج برنامج Eviews-10

المطلب الثاني:- تحليل نتائج إختبارات التكامل المشترك.

أولاً:- إختبار التكامل المشترك

يبدأ اختبار التكامل المشترك بالخطوات التالية :-

أولاً :- تقدير أو إنحدار المعادلة المطلوبة بطريقة (OLS) .

الجدول (5)
نتائج تقدير المتغيرات

Dependent Variable: M2 Method: Least Squares Date: 02/18/19 Time: 14:21 Sample: 1988 2018				
Included observations: 31				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1793504.	3021182.	-0.593643	0.5574
GDPFIXEE	1.038395	0.068308	15.20164	0.0000
R-squared	0.888500	Mean dependent var		29486670
Adjusted R-squared	0.884655	S.D. dependent var		36265264
S.E. of regression	12316569	Akaike info criterion		35.55313
Sum squared resid	4.40E+15	Schwarz criterion		35.64565
Log likelihood	-549.0735	Hannan-Quinn criter.		35.58329
F-statistic	231.0899	Durbin-Watson stat		0.384736
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews-10

$$MS_2 = -1793503.6 + 1.0383 * GDPFIXE$$

يتضح من النموذج المقدر توافق معلماته مع النظرية الاقتصادية وتجدر الإشارة الى أن النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي في سلسلة البواقي، مما قد يفسر وجود إنحدار زائف . بعد إجراء العلاقة بين المتغيرين (M2) (GDP) باستخدام المستوى المعين لكل من الاختبارات **t-Statistic** و **D-W** وقمنا بإجراء اختبار جذر الوحدة لبواقي هذا الاختبار وقد ظهرت البواقي غير ساكنة ومنه لا يمكن استخدام نموذج تصحيح الخطأ لذا نلجأ الى طريقة (Johansen) في إطار نموذج (VAR) وتعد هذه الطريقة أفضل من الطريقة الأولى لأنها تسمح بتحديد الأثر المتبادل بين المتغيرات موضوع البحث وهذا غير موجود في طريقة أنجل - كرانجر ذات المرحلتين . نظراً لأن السلاسل الزمنية لكل من عرض النقود بمفهومه الواسع و الناتج المحلي الإجمالي متكاملة من الرتبة الأولى، سيتم اختبار وجود توازن طويل الأجل بينهما على الرغم من وجود إختلال في الأجل القصير، من خلال اختبار التكامل المشترك بين متغيرات النموذج وباستخدام منهجية (Johansen).

وقبل القيام باختبار التكامل المشترك نقوم بتحديد فترة الإبطاء التي يتضمنها النموذج ويتم إختيارها إنطلاقاً من

معايير مختلفة وسوف نستخدم منها المعايير الآتية :-

الجدول (6)
تحديد فترة الإبطاء

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: GDPFIXEE M2

Exogenous variables: C

Date: 02/19/19 Time: 14:52

Sample: 1988 2018

Included observations: 28

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1021.329	NA	1.90e+29	73.0949 5	73.19011	73.12404
1	-945.7407	134.9796*	1.15e+2 7*	67.981 48*	68.2669 5*	68.06875*
2	-943.7484	3.273100	1.33e+27	68.1248 8	68.60067	68.27034
3	-942.6621	1.629383	1.66e+27	68.3330 1	68.99911	68.53664

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews-10

ويتضح من الجدول (6) بان كافة المعايير تؤكد على أن فترة الإبطاء المثلى هي الفترة الأولى (1).
وبعدما تأكدنا من فترة الإبطاء نقوم بإختبار التكامل المشترك بين المتغيرات باستخدام إختبار Johansen التي تستخدم للنماذج التي تتضمن أكثر من متغيرين كونه يسمح بالأثر المتبادل بين المتغيرات محل الدراسة، وعادةً ما يتم بموجب هذا الإختبار تحديد اتجاهات التكامل باستخدام إختبارين إحصائيين مبنيين على دالة الإمكان الأعظم Maximum Likelihood Function، وهما إختبار الأثر Trace test، وإختبار القيمة المميزة العظمى Maximum Eigenvalues test. و بعد أن أثبتت إختبارات الإستقرارية للسلاسل الزمنية لمتغيرات البحث، إستقرارها عند الفروق الأولى، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى (1). ولكي نتحقق علاقة التكامل المشترك بين عرض النقد (MS_1 , MS_2) والنتائج المحلي الإجمالي (GDP) يجب أن تكون بواقي الإنحدار مستقرة عند مستواها الأصلي. ويوضح الجدول التالي نتيجة إختبار الأثر (trace test) وإختبار القيم المميزة العظمى (maximum eigenvalues test) لإختبار وجود علاقة في الأجل الطويل بين (MS_2) و (GDP).

الجدول (7)
إختبار التكامل المشترك لـ johansen

Date: 02/19/19 Time: 15:09
Sample (adjusted): 1990 2018
Included observations: 29 after adjustments
Trend assumption: No deterministic trend
Series: GDPFIXEE M1 M2
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.667020	39.17597	24.27596	0.0003
At most 1	0.199009	7.285436	12.32090	0.2976
At most 2	0.028891	0.850188	4.129906	0.4116

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.667020	31.89053	17.79730	0.0002
At most 1	0.199009	6.435247	11.22480	0.3028
At most 2	0.028891	0.850188	4.129906	0.4116

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر : من عمل الباحث بالإعتماد على نتائج برنامج Eviews-10

يلاحظ من خلال الجدول (7) أن قيمة إحصائية الأثر (trace test) كانت تساوي (39.17) وهي أكبر من القيمة الحرجة البالغة البالغة (24.27596) عند مستوى معنوية (5%) . عليه سيتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة. كما أن القيمة المحسوبة لنسبة الإمكان الأعظم والبالغة (31.89) هي الأخرى أكبر من القيمة الحرجة والبالغة (17.79730) عند مستوى معنوية (5%) وهو ما يعني رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك. أو بمعنى آخر يبين الجدول إختبار التكامل المشترك على أساس إختبار الأثر وكذلك الإمكانات العظمى بين (MS2) و (GDP) ، أي لا يمكن قبول فرضية العدم بغياب وجود التكامل المشترك عند مستوى معنوي (5%) ولكن لا يمكن رفض فرضية العدم عند مستوى معنوي (5%) ، ولذا فإنه توجد معادلة تكامل مشترك واحدة مما يعني أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين (MS2) و (GDP) على الرغم من وجود إختلال في الفترة القصيرة .

ثانياً:- نتائج تصحيح الخطأ ECM :

بعد التأكد من أن السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث كانت قد إستقرت بعد أخذ الفروق الأولى، والتحقق من أنها متكاملة تكاملاً مشتركاً، وإتضح أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود، وعليه وحسب (Engle and Granger) فإن المتغيرات التي تحقق التكامل المشترك تعكس علاقة توازنية طويلة الأجل يجب

أن تحظى بتمثيل نموذج تصحيح الخطأ (ECM) والذي يعني إمكانية إختبار وتقدير العلاقة في المدى القصير والطويل بين متغيرات النموذج. وسيتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ بطريقة أنجل وكرانجر ذات الخطوتين، وسيتم تقدير النموذج قصير الأجل بإدخال البواقي المقدر في إنحدار المدى الطويل كمتغير مستقل مبطن للفترة الزمنية الثانية بعد التأكد من سكونها.

الجدول (8)

نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

Dependent Variable: DM ₂				
Method: Least Squares				
Date: 02/19/19 Time: 19:27				
Sample (adjusted): 1989 2018				
Included observations: 30 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2347915.	797196.2	2.945217	0.0066
DGDPFIXEE	0.244354	0.098833	2.472393	0.0200
U(-1)	-0.173520	0.062187	-2.790298	0.0095
R-squared	0.333166	Mean dependent var		3069328.
Adjusted R-squared	0.283770	S.D. dependent var		4841143.
S.E. of regression	4097076.	Akaike info criterion		33.38408
Sum squared resid	4.53E+14	Schwarz criterion		33.52420
Log likelihood	-497.7613	Hannan-Quinn criter.		33.42891
F-statistic	6.744903	Durbin-Watson stat		1.148151
Prob(F-statistic)	0.004210			

المصدر : من عمل الباحث بالإعتماد على نتائج برنامج Eviews-10

ويمكن كتابة معادلة نموذج تصحيح الخطأ بالشكل التالي:

$$DMS_2 = 2347915.33 + 0.244 * DGDPFIXEE - 0.17 * U(-1)$$

ومن نتائج التقدير أعلاه نلاحظ معنوية النموذج كاملةً بدلالة قيمة F إذ بلغت (6.74) وهي معنوية عند مستوى 5% كونها أكبر من القيمة الجدولية لها والبالغة (3.32)، و تشير إحصائية درين واتسن (D.W) والبالغة (1.14) الى أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الإرتباط الذاتي. كما نلاحظ أن قيمة الحد الخطأ يعني أن في المدى القصير لا تتساوى مع القيمة التوازنية في المدى البعيد ، ولذلك في المدى القصير هناك تصحيح جزئي عن طريق معامل تصحيح الخطأ أو معامل التعديل وتعديل القيمة الفعلية لحد الخطأ بإتجاه القيمة التوازنية وهذا المعامل يقيس الإختلال في الفترات المختلفة وتصحيحها بإتجاه القيمة التوازنية وأيضاً يتضح من خلال النموذج معنوية النموذج وهذا ما نلاحظه من خلال القيمة الإحتمالية (prob) ومعنوية (t) والإشارة السالبة لحد الخطأ بمعنى العلاقة التوازنية في المدى الطويل وسرعة التكيف لمعامل الحد الخطأ (-0.17).

المطلب الثالث:- تحليل وقياس نتائج إختبارات العلاقة السببية بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي في العراق.

أولاً:- إختبار العلاقة السببية (Engel & Cranger):

سيتم إستخدام إختبار (Engel & Cranger)، وسيتم أولاً تحديد فترة الإبطاء، يوظف هذا الإختبار لتحديد مدة الإبطاء المثلى بين المتغيرات محل البحث و تستخدم عدة إحصائيات في هذا المجال، كما يظهر في الجدول (6) إن أفضل فترة إبطاء هي الفترة الأولى (1) لمتغيرات البحث حسب معايير إختبار فترات الإبطاء .

الجدول (9)

إختبار العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود في العراق للمدة (1988-2018)

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 02/20/19 Time: 07:28			
Sample: 1988 2018			
Lags: 1			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
M1 does not Granger Cause GDPFIXEE	30	0.02807	0.8682
GDPFIXEE does not Granger Cause M1		8.76709	0.0063
M2 does not Granger Cause GDPFIXEE	30	0.02639	0.8722
GDPFIXEE does not Granger Cause M2		11.8420	0.0019
M2 does not Granger Cause M1	30	0.55563	0.4625
M1 does not Granger Cause M2		1.77626	0.1937

المصدر : من عمل الباحث بالإعتماد على نتائج برنامج 10-Eviews

ثانياً:- تحليل نتائج إختبار العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود في العراق.

يوضح الجدول (9) نتائج إختبار العلاقة السببية للنموذج المقدر ويتضح منه معنوية إحصائية (F) للناتج المحلي الاجمالي حيث بلغت قيمتها (8.7)، وهي أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5% والبالغة (4.20) وهذا يدل على عدم رفض فرضية وجود علاقة سببية تتجه من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة الى عرض النقد بمفهومه الضيق، أي أن إتجاه السببية كان من الناتج المحلي الإجمالي الى عرض النقود بالمفهوم الضيق. بينما يتم قبول فرضية العدم والتي تعني ان عرض النقود بالمفهوم الضيق لا يتسبب في الناتج المحلي الإجمالي كون قيمة F والبالغة (0.02) وهي أقل من القيمة الجدولية (4.20). وعليه لا توجد سببية تتجه من عرض النقود بالمفهوم الضيق الى الناتج المحلي الإجمالي. أما بالنسبة لعرض النقود بالمعنى الواسع ومن النتائج الموضحة في الجدول (9) نتائج إتجاه العلاقة السببية للنموذج المقدر ويتضح منه معنوية إحصائية (F) للناتج المحلي الاجمالي حيث بلغت قيمتها (11.84)، وهي أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5% والبالغة (4.20) وهذا يدل على عدم رفض فرضية وجود علاقة سببية تتجه من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة الى عرض النقود بمفهومه الواسع، أي أن إتجاه السببية كان من الناتج المحلي الإجمالي الى عرض النقود بالمفهوم الواسع. بينما يتم قبول فرضية العدم والتي تعني أن عرض النقود بالمفهوم الواسع لا يتسبب في الناتج المحلي الإجمالي كون قيمة F والبالغة (0.026) وهي أقل من القيمة الجدولية (4.20). وعليه لا توجد سببية تتجه من عرض النقود بالمفهوم الواسع الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق

خلال مدة البحث. ومن الناحية الاقتصادية يمكن تفسير ذلك بأن زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سيزيد من الكمية المعروضة للنقود في الإقتصاد العراقي وبدرجة ثقة (95%). وتعني ذلك بأن التوسع النقدي لا يمكن أن يؤثر على إجمالي الناتج الحقيقي، كما يشير إتجاه العلاقة السببية من الناتج المحلي الإجمالي نحو عرض النقود بمفهومه الضيق والواسع إلى أن الناتج الداخلي الحقيقي هو المستقبل الأول للصددمات الخارجية، وبالتالي فإن هذا المتغير في كثير من الأحيان هو المهيمن على كافة المؤشرات الاقتصادية. ويتفق أكثر مع نظرية دورة الأعمال الحقيقية. فضلاً عن ذلك فإن هذه النتيجة تتوافق مع النظرية الكينزية التي تعتقد أن الناتج المحلي الإجمالي يحدد عرض النقود (أي النقود متغير يتحدد داخل النموذج) وعليه فإن كمية النقود لا يمكن إستخدامها كأداة للسياسة الاقتصادية للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية في الإقتصاد العراقي.

الإستنتاجات

وتمكن البحث من الوصول الى مجموعة من الإستنتاجات وكما يلي:-

1- وصل عرض النقود بالمعنى الضيق (M1) أعلى معدل له بنسبة (195.1%) سنة 1995 خلال عقدة التسعينيات، فضلاً عن ذلك فقد بلغ عرض النقود بالمعنى الواسع (M2) أعلى نسبة له ب (179.3%) خلال السنة نفسها. ويعزى ذلك الى سياسة التمويل بالعجز التي إتبعها الحكومة من خلال آلية ربط الزيادة في عرض النقود وتمويل عجز الموازنة العامة للدولة في العراق.

2- بلغ حجم عرض النقود بالمعنى الضيق والواسع (M1)(M2)، (72930527) مليون دينار (92105401) مليون دينار على التوالي سنة 2018 وقد إزداد هذا الحجم مقارنة بسنة 2017 بمقدار (1768976)، (2664063) مليون دينار وبنسبة (2.5%) (3%) على التوالي. ويعود ذلك الى زيادة صادرات نפט العراق للخارج من جهة وزيادة أسعار النفط في الخارج وبالتالي وزيادة الإيرادات المتأتية الى الخزينة العامة للدولة من العملات الصعبة ومن ثم من العملة المحلية. ولقد تميزت سياسة العرض النقدي في العراق بأنها غير مستقلة عن نوع تسيير و طبيعة نموذج التنمية الاقتصادية المعتمدة.

3- لقد شهد نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة التسعينيات من القرن الماضي معدلات موجبة ما عدا سنة 1991 والذي بلغ فيه الناتج المحلي الإجمالي الجاري (42452) مليون دينار والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (10682) مليون دينار، حيث إنخفض كل منهما بمقدار (13475) مليون دينار و (19029) مليون دينار مقارنةً بالسنة السابقة وبنسبة (-24.1%) (-64%) على التوالي. ويعزى سبب ذلك الى تداعيات حرب الخليج بعد إحتلال الكويت وما نجم عنه من عقوبات إقتصادية قاسية فرضت على العراق ومنها منع تصدير النفط للخارج الذي يعد المصدر الرئيسي لتغذية القطاعات الاقتصادية في العراق والمكون الأساسي للناتج المحلي الإجمالي.

4- بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة (41%)، (6.6%) على التوالي في سنة 2008 ، بسبب زيادة أسعار النفط وزيادة كميات النفط المصدرة، ولقد كان النمو في الناتج خلال هذه السنة حصيلة لمعدلات متباينة من النمو حققتها بعض القطاعات الاقتصادية وبخاصة قطاع النفط، حيث إزدادت القيمة المضافة للقطاع النفطي بنسبة (50.4%) بالأسعار الجارية وبنسبة (18%) بالأسعار الثابتة، فضلاً عن ذلك فقد إرتفعت عائدات النفط الخام نتيجة إرتفاع كميات النفط المصدرة وزيادة سعر البرميل من النفط بنسبة (35.8%)، بالإضافة الى التحسن النسبي في الوضع الأمني والذي أثر بشكل إيجابي على تحقيق نوع من التعافي للقطاعات الاقتصادية في العراق.

- 5- لقد شهد كل من سنتي 2014 و 2015 إنخفاضاً ملموساً في حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة وبمعدلات نمو سالبة ، وقد بلغت هذه المعدلات (2.6%)، (25%) على التوالي للناتج المحلي الإجمالي الجاري و (4%) (2.4%) على التوالي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة. ويعزى ذلك الى تداعيات الحرب ضد داعش وتقليل صادرات النفط فضلاً عن الإنخفاض الحاد في أسعار النفط وبالتالي تقليل الإيرادات المتأتية من القطاع النفطي.
- 6- لقد شهد الإقتصاد العراقي ما بعد سنة 2003 إنفتاحاً على العالم الخارجي نتيجة رفع الحصار الإقتصادي و زيادة تصدير النفط العراقي بشكل كبير وملحوظ مما ساهم بشكل كبير في زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي الجاري من جهة، ومن جهة أخرى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بسبب زيادة قوة الدينار العراقي وزيادة سعر الصرف أمام العملات الأجنبية.
- 7- يتبين من خلال نتائج إختبارات الإستقرارية للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة حسب إختبار فليبي بيرون PP وإختبار دوكي فولر المطور ADF ، بأن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى الأصلي للبيانات وحسب إختبار PP وإختبار ADF لذلك تم أخذ الفرق الأول لجميع متغيرات البحث وبذلك تصبح جميع المتغيرات مستقرة بعد أخذ الفرق الأول لها وحسب إختبار PP وإختبار ADF أي أن متغيرات البحث متماثلة من الدرجة الأولى (1) وهذا يعني إمكانية تطبيق إختبار جوهانسن للتكامل وإختبار تصحيح الخطأ و إختبار كرانجر للعلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود بمفهومه الضيق و الواسع.
- 8- تشير نتائج إستقرار البيانات وإختبار جوهانسن للتكامل المشترك بوجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات البحث بمتجه وبمعنوية (5%)، وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، أي أنها تبين سلوكاً متشابهاً في الأجل الطويل.
- 9- تتحقق الفرضية الثانية من البحث والتي تنص على أن هناك علاقة سببية بإتجاه واحد من الناتج المحلي الإجمالي الى عرض النقود بمفهومه الضيق والواسع (M2, M1) خلال مدة البحث . وتعني ذلك بأن التوسع النقدي لا يمكن أن يؤثر على إجمالي الناتج الحقيقي، كما يشير إتجاه العلاقة السببية من الناتج المحلي الإجمالي نحو عرض النقود بمفهومه الضيق والواسع إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هو المستقبل الأول للصدمات الخارجية، وبالتالي فإن هذا المتغير هو المسيطر على كافة المتغيرات والمعطيات الإقتصادية، ويتناغم مع نظرية دورة الأعمال الحقيقية، فضلاً عن أن التغير في عرض النقود لا يساعد في تفسير التغير في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، بينما تساعد التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في تفسير التغيرات التي تحدث في عرض النقود، في الأجلين القصير والطويل، وهذه النتيجة تتوافق مع النظرية الكثرية التي تعتقد أن الناتج المحلي الإجمالي يحدد عرض النقود (أي النقود متغير يتحدد داخل النموذج) وعليه فإن كمية النقود لا يمكن إستخدامها كأداة للسياسة الإقتصادية للتأثير على المتغيرات الإقتصادية الحقيقية في الإقتصاد العراقي. وهذا النتيجة تتسجم مع دراسة كل من (شيبان، 2016) ، دراسة (عمران، 2013) ، دراسة (بوعتروس و دهان، 2009) ، دراسة (عبدالله، 2008)، دراسة (القدير، 2002) و دراسة (Kalbe، 1991).

المقترحات

إستناداً على الإستنتاجات السابقة، نقترح ما يلي:-

- 1- ضرورة التنسيق بين السياستين النقدية و المالية و أن يكون هذا الإنسجام عاملاً يحقق الإستقرار النقدي و المالي و يدفع باتجاه تحقيق أعلى معدلات نمو إقتصادي، على أن يدعم ذلك تنسيق السياسة الضريبية مع العالم الخارجي. وذلك من خلال التنسيق بين البنك المركزي بإعتباره الجهة المنفذة للسياسة النقدية، والجهات الحكومية الأخرى المسؤولة عن تنفيذ مختلف السياسات الأخرى (المالية، التجارية...)، في إطار السياسة الإقتصادية العامة للدولة والحرص على تحقيق أهدافها، مثل توظيف الموارد المتاحة وتنويع الإقتصاد الوطني.
- 2- قيام البنك المركزي العراقي بصياغة سياسة نقدية بشكل تهدف إحداث نمو إقتصادي ملموس في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة من خلال ضبط وتنظيم عرض النقود (M1,M2) وتوجيهه حسب حاجة الإقتصاد الوطني وتحقيق الإستقرار في الأسعار. و قيام البنك المركزي بزيادة السيولة في حالة زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بمعدل أكبر من الناتج المحلي الإجمالي الأسمي. أما في حالة العكس فمن الضروري على البنك المركزي أن يسحب بعضاً من السيولة وعند ذلك يمكن تحقيق النمو الإقتصادي والإستقرار في الأسعار.
- 3- من الضروري أن تسعى البنك المركزي في العراق ومن خلال شبكات المصارف التجارية إلى نشر الوعي والثقافة المصرفية فضلاً عن التقرب إلى المواطنين لكسب ثقتهم من أجل زيادة فاعلية عرض النقود (M2,M1) أي التوسع في الإئتمان كأحد مكونات عرض النقود.
- 4- ضرورة إستكمال إصلاح المنظومة المصرفية و المالية، فضلاً عن متابعة تطوير كل من السوقين النقدي و المالي بوصفهم أحد أهم ركائز تطبيق سياسة نقدية فاعلة في العراق.
- 5- تفعيل السياسة النقدية، من خلال وضعها على أسس موضوعية و إقتصادية من طرف متخصصين و خبراء إقتصاديين و ماليين والإبتعاد عن الحسابات السياسية، و ذلك لغرض التحكم في معدلات التضخم من جهة و توفير الكتلة النقدية اللازمة لتنشيط الإقتصاد الوطني من جهة أخرى.
- 6- على البنك المركزي العراقي بإعتباره الجهة المنفذة للسياسة النقدية الإهتمام وتفعيل بعض الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، مثل سياسة الإقناع الأدبي، من أجل تخصيص الموارد المالية الفائضة في القطاع المصرفي نحو قطاعات إنتاجية معينة، كالمشاريع الإستثمارية في مجال الزراعة والصناعة التحويلية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فضلاً عن ضرورة قيام البنك المركزي باستهداف مستوى السيولة (عرض النقود بالمعنى الواسع)، في إدارته للسياسة النقدية، وبالتالي تفعيل دوره في التأثير على النشاط الإقتصادي.
- 7- الإصلاح الهيكلي والمالي للنظام المصرفي والمالي، تحت إشراف نظام رقابي كفاء وقادر على إستخدام أدوات السياسة النقدية للمساهمة في رفع معدلات النمو الإقتصادي، وزيادة الإستثمار، ولن يتحقق هذا إلا بالإهتمام بالتأهيل والتدريب المتواصل خاصة مع التطور المتسارع والثورة التكنولوجية التي يشهدها القطاع المصرفي والمالي عموماً.
- 8- العمل على تقليل تبعية الإقتصاد العراقي، في الأمن الغذائي للخارج، الذي يعد مصدراً لعدم الإستقرار النقدي (التضخم المستورد)، وهذا يعد منفذاً من المنافذ التي يمكن إستغلالها لإستثمار الفوائض النقدية المتاحة في تنويع الإنتاج خارج المحروقات، وبالتالي تحقيق الإكتفاء الذاتي. والعمل على دعم القطاعات الحقيقية الإستراتيجية خارج القطاع النفط من خلال إستخدام الأدوات الإنتقائية للسياسة النقدية.

المصادر والمراجع:-**أولاً:- التقارير والنشرات الرسمية:-**

- 1- البنك الدولي، البيانات، عنوان الموقع الإلكتروني :-
<http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG>
- 2- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، المجموعة الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي للمدة (1990 - حزيران 2003) ، عدد خاص ، 2003 .
- 3- البنك المركزي العراقي وتطور سياسته النقدية والرقابة المصرفية، البنك المركزي العراقي، بغداد، 2011.
- 4- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقارير الاقتصادية السنوية للبنك المركزي العراقي، للسنوات (2004-2018).
- 5- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، المجموعة الإحصائية السنوية ، النشرات السنوية للسنوات ((2004-2018).
- 6- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البيانات الاقتصادية والإحصائية، عنوان الموقع الإلكتروني:-

<http://cbiraq.org/DataValues.aspx?dtFrm=12/31/2004&dtTo=05/2>

- 7- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء، التقرير الاقتصادي السنوي لسنة 2005.

ثانياً:- الرسائل والأطاريح:-

- 1- شيبان، وردة، العلاقة السببية بين كمية النقود والنتائج المحلي الإجمالي في الجزائر ، دراسة قياسية (2011-1990)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة1، الجزائر، 2016.
- 2- عبدالله، عامر مجيد ، تحليل وقياس العلاقة السببية بين عرض النقود والنتائج المحلي الإجمالي في بلدان مختارة (السعودية ومصر) للمدة (1980-2006)، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، 2008.
- 3- عبداللطيف، عبدالحافظ، التحولات في السياسة النقدية بين مرحلتين النقدية والتحرير النقدي في العراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، 2010 .
- 4- عمران، بن عيسى ، دراسة اقتصادية للتأثير المتبادل ما بين بعض متغيرات الاقتصاد الكلي، الكتلة النقدية، الإنفاق الحكومي، الناتج الداخلي الخام، للفترة (1970-2008) في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر(2011-2012).
- 5- موسى، محمد صباح، زيادة فاعلية دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2014)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المنصورة ، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، 2016.

ثالثاً:- البحوث والدوريات:-

- 1- بوعتروس ودهان، عبد الحقومحمد، أثر التغيير في كمية النقود على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري للمدة (1970-2005)، مقال منشور في مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الخامس، 2009.
- 2- الحمداني، سعد نوري عطالله، العلاقة السببية بين التداول النقدي والنتائج المحلي الإجمالي في الأردن للمدة (1980-2015)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (10) ، العدد(21)، 2018.

- 3- القدير، خالد بن محمد، العلاقة بين كمية النقود والنتاج المحلي الإجمالي في قطر (دراسة تطبيقية باستخدام النكامل المشترك والعلاقة السببية)، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، 2002.
- 4- الغالبي والجبوري، عبدالحسين جليل و سوسن كريم، أثر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والإدارية، 2003 .
<https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=63158>
- 5- مشعل وأبو دلو، وكية أحمد و عماد محمد ، أثر عرض النقد في الإنتاج ومستوى الأسعار في الأردن: دراسة قياسية، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية المجلد 1 ، العدد 2، 2014 .
- 6- الهيتي وأيوب، أحمد حسين ، أوس فخر الدين ، "دور السياسات النقدية والمالية في النمو الاقتصادي"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية، المجلد (4)، العدد(8)، 2012.
- 7- اليوسف، نورة بنت عبد الرحمن " العلاقة السببية بين كمية النقود وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المملكة العربية السعودية "، السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، العدد 20، المجلد 10، 2014.
- رابعاً :- الكتب :-

- 1- جاب الله، مصطفى، السياسة الاقتصادية الكلية ما بين تحقيق النمو المستدام وإستهداف التضخم، ط1 ، دار الإبتكار للنشر والتوزيع، عمان، 2018.
- 2- الحجار، بسام، الإقتصاد النقدي والمصرفي، ط2. دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009.
- 3- دانيالز وفانهوز، جوزيف و ديفيد، إقتصاديات النقود والتمويل الدولي، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، الرياض، 2010.
- 4- داود، حسام علي، مبادئ الإقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2010 .
- 5- الدعمي، عباس كاظم، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، ط1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 6- الدوري والسامرائي، زكريا ويسرا، البنوك المركزية والسياسات النقدية، درا اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2013 .
- 7- سيجل، باري، النقود والبنوك والإقتصاد. وجهة نظر النقديين، ترجمة طه عبدالله وعبدالفتاح عبدالرحمن، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987.
- 8- الشمري، ناظم، النقود والمصارف، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1988.
- 9- شواقفة، وليد محمد ، العلاقة بين الناتج، النقود و الأسعار في الأردن، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 38 ، العدد1، 2011.
- 10- عبدالعظيم، حمدي، السياسات المالية والنقدية دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي، الدراي الجامعية ، الإسكندرية، 2007.
- 11- عزيز، محمد، النقود والبنوك، ط1، مطبعة المعارف، بغداد، 1968.
- 12- العيسى وقطف، نزار سعدالين، إبراهيم سليمان، الإقتصاد الكلي، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006 .
- 13- الغالبي، عبدالحسين جليل، السياسات النقدية في البنوك المركزية، ط1 ، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

- 14- كنعان ، علي، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، ط1، دار المنهل اللبناني، 2012 .
- 15- الكونباكي، زيد ياسين، إصدار النقود في الإقتصاد، رسالة ماجستير منشورة، ط1، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، 2017 .
- 16- معله، حالوب كاظم، الإقتصاد الكلي في ضوء النظريات الإقتصادية المعاصرة، دار أمل الجديدة للطباعة والنشر، دمشق، 2017.
- 17- مفتاح، صالح، النقود والسياسة النقدية، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، بيروت، 2005 .
- 18- المقرري وقابوسة، عامر الفيتوري و علي، تحليل الإقتصاد الكلي (أسلوب رياضي)، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2018 .
- 19- هاشم، إسماعيل محمد ، النقود والبنوك، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية ، 1996 .
- 20- هاني، حسين بني، إقتصاديات النقود والبنوك، دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان، 2012 .
- 21- الوادي وآخرون، الإقتصاد الكلي، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010 .
- المصادر باللغة الإنكليزية:-

- 1- Faure, AP, Central Banking & Monetary Policy: An Introduction, 1st edition ,Quion Institution (Pty)Limited & bookboon.com. ISBN 978-87-403-0605-7. 2013.
- 2- Friedman and Anna Schwartz, "Money and Business Cycle", The Review of Economics and Statistics, Vol.(45), No.(1), 1963.
- 3- Frederic S.Mishkin, Monnaie banque et marchés Financier, 07édition, (France, 2004).
- 4- Gerdesmeier, Deiter, Fundamentals of monetary policy in the Euro Area, 1st edition , Quion Institution (Pty)Limited & bookboon.com. ISBN 978-87-403-0508-1. 2013 .
- 5- Gujarati,Damoder.N.Basic of Econometrics, 4th edition,Mc Graw Hill, ,New york, 2003.
- 6- Hayo, " Money-Output Granger Causality Revisited: An Empirical Analysis of EU Countries, Applied Econometrics and International Development, Vol.(31), No.(11) 1999.
- 7- Majid M. Z. A., "Causality Link between Money, Output and Prices in Malaysia: An Empirical Re-Examination", Applied Econometrics and International Development, Vol. (7), No.(1) 2007.
- 8- Mishkin,f.s,The economics of money ,financial markets,(New York:Columbia University ,2013).
- 9- Nisar Ahmed Shams, "Money, Income, and Prices in Bangladesh: A Cointegration and Causality Analysis", Journal of Economics and Sustainable Development, Vol.(3), No.(7) 2012.
- 10- Kalbe Abbas, "Causality Test Between Money and Income: A Case Study of Selected Developing Asian Countries (1960-1988)", The Pakistan Development Review, Vol (30), No. (4) 1991.
- 11- Sims ,Christopher A., "Money, Income, and Causality", The American Economic Review, American Economic Association Vol. (62), No. (4), (Sep., 1972).